

مدارس

وزارة الأشغال ترمم الفساد؟

وهذا حق الناس على الدولة، لكن ما كلفنا به بموجب قرار مجلس الوزراء وما رصد من مبالغ مخصص فقط لمعالجة ما هو داهم ويهدد السلامة العامة». وبعد موافقة استثنائية من رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء على تحويل المبالغ، يؤكد العريضي أن «هناك قسماً أساسياً من الملفات تم إرساله إلى ديوان المحاسبة بعدما تم تحويل الأموال إلى وزارة الأشغال بموافقة استثنائية من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وإن مديرية المباني في الوزارة تولت الأمر وسوف تشرف بكل دقة، وما على الاستشاري والمتعهد سوى الالتزام بدفتر الشروط». يضيف: «سنبدأ بالعمل فوراً وسنحاول الاستفادة من الوقت إلى حدود قصوى وبشكل لا يستغرق الترميم أكثر من 6 أشهر، بحسب واقع كل مدرسة. أما المدارس الثلاثون الباقية فتنتظر الدفعة الثالثة من الاعتماد». دياب يشير إلى أننا «قرعنا ناقوس الخطر مرات عدة وعقدنا مؤتمرات صحافية ومقابلات إعلامية، وما وصلنا إليه هو فقط 5 ملايين دولار من أصل 20 مليون دولار كنا طلبناها لترميم 76 مدرسة، لكن استقر الرأي على إعطاء الأولوية للمدارس التي تعاني وضعاً خطيراً». في مجال آخر، ورداً على سؤال عن وضع المدارس في طرابلس نتيجة الأحداث الأمنية، يشير إلى أن الوزارة تعالج المسألة ضمن كل منطقة وكل مدرسة، وهو تدبير نجح في السنوات السابقة، وإن يؤكد تحييد التربية عن النزاعات والتجاذبات السياسية والأمنية، يدعو إلى وضعها في أولوية القضايا الوطنية لجهة عدم التفتير والتأجيل في تأمين مطالب هذا القطاع وخصوصاً ما يتعلق بسلامة المباني المدرسية وأخطار انهيارها. وينشد على ضرورة صرف الاعتمادات الباقية وعدم التأخر لا سيما أن الاستحقاقات المحلية والإقليمية باتت داهمة جداً.

الأشغال لترميم وتدعيم 13 مدرسة في هذه المرحلة، الأولى بقيمة مليار وثمانين مليون ليرة تكفي لتغطية المدارس الرسمية الآتية: بتلون، كفرفاقود، عرمون وحوض الولاية، وتشمّل المدارس الآتية: مدرسة عبد الكريم الخليل، متوسطة الياس أبو شبة، المدرسة التهذيبية للصبيان، مدرسة الشهيد محمد زعرور، مدرسة حسن غندور، مدرسة أبي فراس الحمداني، مدرسة الرميل ومدرسة فرن الشباك الرسمية. يذكر

تم تحويل 3 مليارات و80 مليوناً لترميم المدارس الرسمية

أن لائحة المدارس متنوعة بين ملك للدولة ومستأجرة. العريضي يشرح المعاناة الطويلة للحصول على المبالغ لرفع أي خطر يهدد السلامة العامة، بسبب الوضع الحالي للحكومة وطريقة إدارة الأمور «وكنا نتمنى أن نبدأ بعملية الترميم خلال الصيف وقبل البدء بالعام الدراسي». ويلفت هنا إلى أن «الحالات التي نتحدث عنها تتعلق بمدارس أخلت لأنها باتت تشكل خطراً على السلامة العامة وقد أصبح تلامذة عدد منها موزعين على شقق سكنية، كما هو الحال في كفرمتى على سبيل المثال». ويستدرك بالقول إن «ما نتحدث عنه ينحصر في الترميم فقط وليس كل ما تحتاج إليه المدارس المعنية من ترميم كامل وتجديد، وإن كنا نقر بأن عدداً كبيراً من المدارس يتطلب إضافات وتحسينات وتجهيزات،

فاتن الحاج

ثمة مدارس رسمية لم يمض على بنائها وتسليمها فترة قصيرة، نحتاج اليوم إلى إعادة ترميم. كيف بُنيت هذه المدارس ومن هو المتعهد المسؤول؟ لا يجيب وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي عن هذه الأسئلة ولا يسمي المدارس، بل يكتب في بوضع هذه المعلومة أمام الرأي العام ليقول إن وزارة الأشغال غير مسؤولة عن هذا الملف لا خلال المدة التي تولى فيها شخصياً الوزارة ولا حتى قبل ذلك، والوزارة كانت ولا تزال تتحمل مسؤولية الحفاظ على المال العام. ويرأيه، كل ما يثار من كلام خارج هذه المسؤولية يصب في خانة اللعبة السياسية الضيقة ولا يستند إلى المؤسسات والمعلومات الدقيقة والكافية.

ولدى السؤال عن الجهة التي نفذت المدارس، يشير إلى أنها كانت في عهدة مجلس الإنماء والإعمار. يرفض وزير التربية والتعليم العالي حسان دياب هو الآخر الإفصاح عن أسماء المدارس، مكتفياً بالقول: «هي في الواقع مدرسة واحدة وقد نعلن عن تفاصيل الملف في الأيام القليلة المقبلة». وعلمت «الأخبار» أن وزارة التربية بدأت تستخدم المدرسة لكنها لا تزال على مسؤولية المتعهد ولم تتسلمها بصورة نهائية. يندرج اسم هذه المدرسة ضمن لائحة تضم 43 مدرسة قرر مجلس الوزراء تخصيص اعتماد لها بقيمة خمسة ملايين دولار، أي ما يساوي نحو سبعة مليارات ونصف مليار ليرة، للمباشرة بترميم المدارس المعرّضة للانهايار منذ ما يزيد على السنة، نتيجة ضعف في بنيتها أو حاجتها الملحة إلى التدعيم أو الترميم الضروري.

وقد أعلن الوزيران في مؤتمر صحافي مشترك تبلغهما بتحويل دفعتين من المبالغ إلى وزارة

من الطلاب المرشحين، يرون أن دعم الأحزاب هي الطريقة الوحيدة التي توصلهم إلى البرلمان أو الحكومة الطلابية وخصوصاً أنها تمول كل الحملة الانتخابية، أي أن النوادي الطلابية وخلقياتها الحزبية وسيلة بيد البعض للفوز، ويجد هؤلاء صعوبة في الترشح منفردين أو مع النادي العلماني لغياب الدعم المادي لهم.

المطالب شبه الموحدة بالنسبة إلى الجميع تمثلت في تحسين بعض المباني لوجيستياً وإضافة ماكينات بيع الطعام، تحسين شبكة الانترنت في الجامعة، مطالبة الجامعة باستحداث بعض الاختصاصات، تطوير التوجيه الطلابي وتوسيعه وتأمين فرص تدريب أكثر للطلاب، إضافة إلى تطوير العديد من البرامج وتحسينها مثل برنامج تبادل الطلاب مع الجامعات في الخارج، أو برنامج عمل الطلاب، استحداث موقف للسيارات وغيرها من المطالب. تقاطعت المطالب بين الحملات الثلاث الأساسية، مع تمايز يسجل للنادي العلماني يتمثل بالمطالبة بأن تصبح نتيجة التقرير السنوي الذي يملأه كل طالب كتقويم لوضع الجامعة والأساتذة علنية وبمداول الجميع.

عند الثانية من بعد ظهر أمس، توقفت الحملات الانتخابية، وشهد حرم الجامعة «معركة» سلمية فرشتت كل حملة الحملات الأخرى بالكرات الحمراء والزرقاء التي كانت توزع، وهو تقليد قام به الطلاب العام الماضي أيضاً في حين تمت المحافظة على الهدوء دون أي احتكاك أو توتر يذكر. وكل عام يسعى كل طرف إلى ابتكار طريقة مادية جديدة لجذب الطلاب ودفعهم إلى انتخابهم. وتركز كل من الحملات على اختيار المرشحين الأكثر شعبية في صفوفهم. وتشير التوقعات إلى أن الأذاريين سيتمكنون من السيطرة على مقاعد السنوات الأولى، فيما يحظى النادي العلماني بمقاعد سنوات الخرج، لكن هذا كله يتوقف على مدى مشاركة الطلاب في الانتخابات ونسبة التصويت ونتائج.



«الحرص على تأمين راحة الطلاب». يغرد عامر ريشاني خارج السرب ويترشح منفرداً لمقعد الحكومة الطلابية في كلية العلوم والفنون. الشاب بدأ واثقاً من قدرته على الفوز، وقد اتخذ زاوية خاصة به رفع فيها شعار «مطلوب.. من أجل تغيير أفضل». هو يراهن كما يقول على الطلاب الذين يريدون التصويت للكفاءة وليس للطائفة أو الحزب. الطلاب والقوى الحزبية والمستقلون يتنافسون على 109 مقاعد في البرلمان الجامعي و18 مقعداً في الحكومة الطلابية إضافة إلى ميزانية تقدر بمئتين وخمسين ألف دولار سنوياً تنفق على تمويل الأندية وبعض النشاطات الجامعية. لكن ما يميز الجامعة الأميركية أن العديد

86100

ليرة

هو الحد الأقصى لتعرفة الاشتراك في المولدات الكهربائية بقدرة 5 أمبير، وفق البيان الصادر عن وزارة الطاقة والمياه. هذا البيان يحسب هذه التعرفة على أساس أن كلفة كل ساعة تقنين تبلغ 410 ليرات للمستهلكين بقدرة 5 أمبير؛ و820 ليرة بقدرة 10 أمبير. هذا السعر مبني على أساس سعر وسطي لصفيحة المازوت الأحمر بقيمة 26994 ليرة، ويشمل أيضاً كافة مصاريف وفوائد وأكلاف المولدات بالإضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها. بالإضافة إلى المعدل الواسطي لعدد ساعات قطع الكهرباء في المناطق اللبنانية والبالغ 210 ساعات في شهر تشرين الأول خارج مدينة بيروت.

مجلس القضاء الأعلى، القاضي ميرنا بيضا، وعضوية جان طنوس وروني ضو. أحد القضاة تمنى أن يكون أعضاء هذه الدائرة «من بين المتنورين إعلامياً، أي ليسوا ممن لديهم رغبة ضمنية بقمع الأصوات. كما أتمنى أن يكونوا هم أصلاً ممن يقرأون الصحف ويتابعون وسائل الإعلام عادة، حتى لا يُشكل لهم الانتقاد الموضوعي صدمات نفسية». لا يزال القاضي يذكر كيف أن أحد زملائه، قبل سنوات، تعرض لإهانات وشتائم من قبل سياسيين، ومع ذلك «للأسف لم يخرج أي ممن يتربعون على رأس السلطة القضائية ليدافع عنه، ولم يكتفوا بذلك بل منعوه هو أيضاً من الدفاع عن نفسه، وبقي الأمر غصة في قلبه».

يُذكر أن فكرة إنشاء مكتب إعلامي لمجلس القضاء الأعلى ليست جديدة، إذ كانت القاضي ماري دنيز المعوشي قد طرحت الأمر، قبل نحو 13 عاماً، لكن بقي الطرح مجرد طرح ولم يتلقفه المعنيون. اليوم يبدو أن الأمر في طريقه إلى الحل، لينضم القضاء (السلطة الثالثة) إلى الكثير من المؤسسات التي لديها موظفون يجيبون عنها ويتحدثون باسمها إعلامياً.



هناك قناعة تقليدية بين القضاة تجعلهم يظنون أنفسهم فوق النقد (أرشيف)

«بدأ العمل حالياً على نحو مصغر بالمكتب الإعلامي، لنشهد لاحقاً ولادة دائرة أمانة سر شاملة، علماً أن هذا كان يجب أن يحصل قبل الآن بكثير». الدائرة العتيدة ستكون برئاسة عضوة

لدى مجلس القضاء الأعلى، يكون المكتب الإعلامي ضمنها، يحتاج إلى قرار من الحكومة. الأوراق اللازمة كلها الآن لدى الحكومة، والأخيرة في مرحلة تصريف أعمال، وبالتالي

توفر رقم هاتف القاضية «أمين الس» في مجلس القضاء الأعلى. الهاتفت مغلق. لا مانع من إعادة المحاولة. الهاتف مغلق دائماً. الإعلام هنا لا يريد خرق سرية التحقيق، ولا معرفة الأسرار، بل أخذ توضيح عن العموميات العلنية للقضية. كان لا بد أخيراً من الاتصال بوزير العدل. قال لـ«الأخبار» إنه لا يعلم شيئاً عن القضية. هذا المسلسل الممل يتكرر باستمرار، ومع ذلك يخرج قضاة مجلس القضاء الأعلى، دائماً، للتذمر من الأخبار الواردة في الصحف «دون الرجوع إليهم». هؤلاء، في الواقع، يودون لو يكون الإعلام «أخرس» تماماً. ربما لا يريدونه أن يتطرق إلى أخبارهم إطلاقاً، وذلك «لقناعة تقليدية قديمة بينهم، تجعلهم يظنون أنفسهم فوق النقد، كأنهم يجلسون في برج عاجي. يصرون على التمثيل بهيبة افتراضية، يعتقدون أنها كافية ليخشاهم الإعلام، واضعين أنفسهم بذلك فوق الجميع». هكذا يُصَف أحد القضاة، وهو من جيل الشباب، عقلية القضاة الكبار «الذين ورثوا تقاليد وأدبيات عفى عليها الزمن».

وعد بالحل

يقول وزير العدل إن إنشاء أمانة سر